وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Monday, 05 Aug, 2024

مركـز الرصـد والتحـليـل
الإدارة العـامـة للتـواصـل والإعـلام

أخبـار الطاقـة

«متداولو النفط» يعاودون للتركيز على مخاوف الطلب وتباطؤ الاقتصاد العالمي

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

عاود متداولو النفط التركيز على المخاوف بشأن الطلب في ضوء عدم وجود تصعيد فوري في الشرق الأوسط وعدم تأثر السوق بنتائج اجتماع أوبك+ والذي أبقى على سياسة الإنتاج الحالية دون تغيير، مما أدى إلى انخفاض أسعار النفط في ختام تداولات الأسبوع الماضي التي أغلقت عند أقل من 77 دولارا للبرميل لخام برنت، وعند أقل من 73 دولارا لخام غرب تكساس الوسيط.

وحقق النفط الخسارة الأسبوعية الرابعة الأسبوع الماضي مع تزايد مخاوف النمو. وأظهر إصدار رواتب القطاع غير الزراعي الأمريكي يوم الجمعة أن الاقتصاد خلق 114000 وظيفة جديدة الشهر الماضي، وهو أدنى مستوى منذ يناير 2021، بانخفاض عن 179000 وظيفة معدلة في يونيو، بينما ارتفع معدل البطالة إلى 4.3٪، أعلى من 4.1٪ المتوقعة.

وغذت البيانات المخاوف من تباطؤ اقتصادي عالمي يهدد الطلب على النفط وسط مخاوف حديثة بشأن تباطؤ النمو لفترة أطول في الصين. وتأتي مخاوف الطلب مع عودة المخاوف بشأن زيادة العرض من خارج أوبك إلى دائرة الضوء.

ومن المتوقع أن يزيد إنتاج الخام الأمريكي بمقدار 500 ألف برميل يوميًا في العام الحالي، مما يمثل خطوة إلى أسفل في الوتيرة من مليون برميل يوميًا في العام الماضي، لكنه لا يزال يمثل 60٪ من نمو الإنتاج خارج أوبك، وفقًا لتقديرات جولدمان ساكس في وقت سابق من هذا الأسبوع.

وتمسكت أوبك+ بسياسة النفط الحالية تمشيا مع التوقعات، إذ أبقى اجتماع وزراء أوبك+ عبر الإنترنت في الأول من أغسطس السياسة الحالية للمجموعة النفطية دون تغيير، وأكد الأعضاء المشاركون عزمهم على البدء في فك الطبقة الثالثة من تخفيضات الإنتاج الطوعية اعتبارًا من أكتوبر 2024. وفي التطورات، وفي منافسة مع استحواذ شركة فيتول على مصفاة ساراس السردينية، وافقت شركة ترافيجورا العالمية لتجارة الطاقة على شراء مصفاة فو سور مير التابعة لشركة إكسون موبيل والتي تبلغ طاقتها 140 ألف برميل يوميًا والمحطات المجاورة في تولوز وفيليت، في كونسورتيوم مع شركة إنتارا. وتواجه عملية استحواذ شركة النفط الأمريكية العملاقة شيفرون بقيمة 53 مليار دولار على شركة هيس إنرجي تأخيرات طويلة حيث لن تتم لجنة التحكيم التي من المقرر أن تستمع إلى مطالبة إكسون موبيل بحق هيس في كتلة ستابروك في غيانا قبل مايو 2025.

وتتطلع شركة بي بي إلى التوسع السريع في شمال العراق، إذ وقعت الحكومة العراقية اتفاقية أولية مع شركة الطاقة البريطانية العملاقة بي بي لتطوير أربعة حقول نفط وغاز في منطقة كركوك الشمالية، بعد 11 عامًا من توقيع الجانبين على خطاب نوايا بشأن هذه الأصول فقط ليتم تعطيلها بالكامل من قبل تنظيم داعش.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وقدمت مجموعة من أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكيين من الحزبين مشروع قانون من شأنه منع مصنعي الألواح الكهروضوئية الصينيين من المطالبة بإعانات لمصانعهم الأمريكية بموجب قانون خفض التضخم التاريخي لعام 2022 لإدارة بايدن. ووافقت شركة فيتول العالمية للتجارة على الاستحواذ على شركة نوبل ريسورسز تريدينج، وهي شركة تجارية مقرها هونغ كونغ، مقابل 209 ملايين دولار، لتوسيع نطاق تعرضها للفحم حيث تتاجر نوبل 35 مليون طن من الفحم الحراري سنويًا كما أنها نشطة في الفحم والفحم المعدني.

وتتوقع إدارة قناة بنما زيادة عدد فتحات العبور اليومية إلى 36 من 34 حاليًا في سبتمبر حيث أدى وصول موسم الأمطار المبكر إلى رفع مستويات المياه في بحيرة جاتون، والتغلب على القيود التي فرضها الجفاف في عام 2023.

وأبلغت شركة النفط الحكومية الكولومبية إيكوبترول، شركة أوكسيدنتال بتروليوم الأمريكية المنتجة للنفط الصخري أنها لن تختار شراء حصة 30٪ في كراون روك مقابل 3.6 مليارات دولار، مما يقوض الآمال في إمكانية مشاركة استثمار أوكسي البالغ 12 مليار دولار.

وأعلنت شركة ألبمارل الأمريكية لإنتاج الليثيوم، أكبر شركة ليثيوم في العالم من حيث الإنتاج، أنها ستخفض التكاليف في جميع أنحاء الشركة للمرة الثانية في عام 2024 بالفعل، لكنها استعرضت المستثمرين بأن كل شيء باستثناء أرباحها سيتم كبحه.

ووجدت دراسة جديدة أصدرها اتحاد مشترك أن انبعاثات الميثان في أكثر من 12 حوضًا للنفط والغاز في الولايات المتحدة كانت في المتوسط أعلى بأربع مرات (7.5 ملايين طن سنويًا لكل حوض) من تقديرات وكالة حماية البيئة.

وتضطر محطات الطاقة النووية الفرنسية إلى تقليل توليد الطاقة، وأبرزها محطة جولف إيك في جنوب فرنسا التي خفضت الإنتاج بمقدار 1 جيجاوات، حيث بدأت درجات حرارة الأنهار في نهر جارون وأماكن أخرى تتجاوز حد 28 درجة مئوية (82 فهرنهايت).

وانخفضت واردات النفط الآسيوية إلى أدنى مستوى لها في عامين بسبب ضعف الشراء من كبار المستخدمين. وانخفضت واردات آسيا من النفط الخام إلى أدنى مستوى لها في عامين في يوليو، مدفوعة بضعف الطلب في الصين والهند.

وانخفضت واردات الخام في أهم منطقة لشراء النفط في العالم، آسيا، إلى أدنى مستوى لها في عامين في يوليو وسط ضعف الطلب في أكبر المشترين الإقليميين - الصين والهند. في حين يمكن أن يُعزى تباطؤ الواردات في الهند، ثالث أكبر مستورد للخام في العالم، إلى الموسمية وانخفاض الطلب في موسم الرياح الموسمية، فقد خيب الاستهلاك الصيني آمال المتفائلين في سوق النفط حتى الآن هذا العام وأثار قلق السوق بشأن الطلب في النصف الثاني وسط ضعف الاقتصاد وأزمة العقارات المستمرة والطلب الفاتر على الوقود.
وفي يوليو، انخفضت واردات آسيا من النفط الخام إلى أدنى مستوى لها على أساس يومي منذ يوليو 2022. وتقدر إجمالي وصولات الخام في المنطقة بنحو 24.88 مليون برميل يوميًا الشهر الماضي، بانخفاض 6.1٪ مقارنة بشهر يونيو.

وأظهرت البيانات أن واردات النفط الخام حتى الآن هذا العام سجلت انخفاضًا مقارنة بنفس الفترة من عام 2023 - بمعدل 26.78 مليون برميل يوميًا من يناير إلى يوليو، وانخفضت واردات النفط الآسيوية بمقدار 340 ألف برميل يوميًا مقارنة بالأشهر السبعة الأولى من العام الماضي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وتتجه واردات النفط الخام الصينية إلى الانخفاض بنسبة 2.1٪، أو 240 ألف برميل يوميًا، من يناير إلى يوليو مقارنة بالعام السابق إذا أظهرت البيانات الرسمية لشهر يوليو - التي تصدر الأسبوع المقبل - أرقام واردات قريبة من تقديرات إل اس إي جي لأبحاث النفط، البالغة 10.53 ملايين برميل يوميًا فقط لواردات يوليو.

وكان الطلب الأضعف الواضح وتباطؤ الواردات في الصين من أكبر العوامل التي أثرت على أسعار النفط في الأشهر الأخيرة، وغالبًا ما طغت على التوترات في الشرق الأوسط وانخفاض مخزونات الخام التجارية في الولايات المتحدة مؤخرًا.

وأظهرت أحدث البيانات الرسمية أن واردات الصين من النفط الخام انخفضت بنسبة 11٪ في يونيو من أعلى مستوى لها في نفس الشهر من عام 2023 وسط ضعف الطلب على الوقود وانخفاض معدلات التشغيل في المصافي المستقلة. وفي النصف الأول من عام 2024، انخفضت أيضًا وصولات الخام بنسبة 2.3٪ مقارنة بالنصف الأول من العام الماضي، وفقًا لبيانات من الإدارة العامة للجمارك في الصين.

وأثقلت أزمة العقارات في الصين والطلب الأضعف من المتوقع على الوقود على هوامش التكرير في الأشهر الأخيرة، مما دفع المصافي الصينية المستقلة إلى خفض إنتاج الخام. وانخفض إنتاج المصافي في أكبر مستورد للنفط الخام في العالم بنسبة 3.7٪ في يونيو مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي ووصل إلى أدنى مستوى له حتى الآن هذا العام.

ومن المرجح أن يكون الطلب الصيني الواضح على النفط قد انخفض بنسبة 8.1% على أساس سنوي إلى نحو 13.7 مليون برميل يوميا في يونيو. وعلاوة على ذلك، بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي في الصين 4.7% في الربع الثاني، وهو أقل من التوقعات التي بلغت 5.1%.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

سباق بين منتجي النفط الخليجيين على سوق محطات الوقود السعودية

الاقتصادية

تتسابق شركات النفط التي تملكها الحكومات الخليجية، على دخول سوق محطات الوقود السعودية بما يسهم في تنظيم السوق، لكن ذلك فتح الباب لخروج الملاك الأفراد، بعد عجزهم عن منافسة الشركات ومواكبة التنظيمات.

وتشهد السوق تسارعا في مواءمة المعايير البيئية والتجارية التي أصبحت جاذبة لكبار المستثمرين، ما انعكس على الخدمات التي تقدم للمستهلك النهائي.
وحدد عبدالله القرني مالك محطة وقود في الخفجي مصيره بشكل واضح من خلال دراسة 3 خيارات، تتمثل في بيع محطته أو تأجيرها على شركة كبيرة، أو حصوله على امتياز تجاري، وإن كان يميل إلى الخيارين الأخيرين لضمان استمرارية أعمال محطته، التي تأسست قبل 40 عاما.

وتنتشر أكثر من 10 آلاف محطة وقود في السعودية، وتتراوح محطات الوقود في الحجم والمرافق، بين المحطات الصغيرة التي تقدم فقط الوقود والمحطات الكبيرة التي تقدم مجموعة كاملة من الخدمات.

وتشهد سوق محطات الوقود السعودية نموا مطردا، حيث يتوقع أن تسجل معدل نمو سنوي مركب قدره 7.31 % خلال فترة التوقعات، وتشهد طلبا متزايدا بواقع 709 آلاف برميل يوميا بحلول 2027، مقارنة بـ455 ألف برميل يوميا في 2020.

ويقدر حجم سوق محطات الوقود في السعودية بـ516.01 ألف برميل يوميا في 2024، ومن المتوقع أن يصل إلى 580.45 ألف برميل يوميا بحلول 2029، وعلى المدى المتوسط، من المتوقع أن يؤدي ارتفاع مبيعات السيارات وزيادة الاستثمارات في البنية التحتية لمحطات الوقود في جميع أنحاء السعودية إلى دعم السوق.

مستثمرون أجانب

عدد كبير من اللاعبين الأجانب أظهر اهتماما بالاستثمار في محطات الوقود في جميع أنحاء البلاد، ولا سيما مع توجه الحكومة للبحث عن استثمارات جديدة في البنية التحتية للوقود، مع إنشاء محطات متطورة لتوفير الموارد النفطية، خاصة للمناطق الريفية والطرفية.

ودفع النمو السكاني وارتفاع واردات السعودية من السيارات إلى دخول شركات منتجة للنفط مملوكة لحكومات خليجية للاستثمار في السوق الواعدة، حيث كانت شركة أدنوك المملوكة لحكومة أبوظبي أول شركة خارجية تستثمر في السوق السعودية، وتلتها شركتا أينوك المملوكة لحكومة دبي وشركة أومكو المملوكة لحكومة مسقط، إلى جانب شركة أرامكو السعودية المملوكة لصندوق الاستثمارات العامة، ذراع الحكومة السعودية الاستثمارية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الانطلاقة من سوق الشرقية

خلال النصف الأول من عام 2021، حصلت شركة بترول أبوظبي الوطنية للتوزيع "أدنوك للتوزيع" المملوكة لحكومة أبوظبي على شهادة عدم ممانعة من الهيئة العامة للمنافسة للاستحواذ على 35 محطة خدمة في السعودية، وهي الصفقة التي سبق الإعلان عنها في ديسمبر 2020.

وفي فبراير 2021 حصلت الشركة، التي تعد أكبر مشغل لمحطات الوقود ومتاجر التجزئة التابعة في دولة الإمارات، على ترخيص لمزاولة الأعمال في السعودية تتمكن بموجبه من امتلاك وتشغيل وإدارة محطات وقود على أراضي السعودية.

وشرعت الشركة في باكورة استثماراتها بالاستحواذ على 15 محطة وقود في المنطقة الشرقية، بيد أن الشركة بدأت تتوسع في الاستثمارات لتشمل مناطق أخرى.

وقالت الشركة، إنها تخطط لزيادة مساهمة أعمالها في السعودية ضمن إستراتيجيتها الجديدة للنمو، إضافة إلى الاستفادة من فرص النمو غير العضوي التي تعود بالقيمة.

الاستحواذ على 270 محطة

أسست شركتا أرامكو السعودية المملوكة لصندوق الاستثمارات العامة، الذراع الاستثمارية للحكومة السعودية، وشركة توتال إنيرجيز الفرنسية مشروعا مشتركا، للاستثمار في سوق محطات الوقود.

وكانت أول خطوات المشروع المشترك بين أرامكو وتوتال الاستحواذ على شركة التسهيلات للتسويق، بموجبها انتقلت ملكية 270 محطة وقود منتشرة في السعودية وأسطول ناقلات الوقود التابعة لها إلى أرامكو وتوتال، باستثمار بلغ 3.75 مليار ريال.

وأطلقت أرامكو السعودية وشركة توتال إنيرجيز الفرنسية محطتين للوقود، الأولى في الرياض والثانية في مدينة سيهات في المنطقة الشرقية ضمن خطة تحديث شبكة محطات الوقود في السعودية.

وقالت أرامكو: نعمل جاهدين على رفع مستوى الخدمات المقدمة بحيث نصبح شركة التجزئة المفضلة لدى المستهلك المحلي في هذا القطاع، من خلال تقديم أحدث الخدمات والتجارب العالمية في هذا المجال، معتمدين على معرفتنا باحتياجاته، وتوظيفا لخبراتنا العالمية في مجال البيع بالتجزئة وخبرات "توتال" العالمية في هذا القطاع. وأوضحت أرامكو أن قرار الاستحواذ جاء بعد دراسات مستفيضة للسوق المحلية، وفرص الاستثمار الواعدة فيها، ومراعاة معايير دقيقة في اختيار الشركة المناسبة لعملية الاستحواذ.

وأضافت، سنعمل على توسيع شبكة محطات بيع الوقود التابعة لنا بشكل تدريجي حتى نصل إلى هدفنا بامتلاك وتشغيل مئات من المحطات، إلى جانب الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمستهلكين من مواطنين ومقيمين وزوار في السعودية، الأمر الذي يشكل أيضا دعما لقطاع السياحة، ويعكس صورة إيجابية عما تحققه السعودية من قفزات نوعية في مجال مشاريع البنية التحتية والخدمات اللوجستية.

30 محطة لـ "أومكو" العمانية

تسعى شركة النفط العمانية للتسويق (أومكو) إلى تشغيل 30 محطة وقود في أنحاء السعودية، ووقعت مع شركة سعودية لتوسيع رقعة انتشار محطات خدماتها.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأكدت الشركة مواصلة توطيد العلاقات التجارية مع السعودية، وتوسيع الاستثمارات في ظل ما تشهده من زيادة في عدد المركبات والتوقعات الإيجابية بخصوص اقتصادها.

وترى الشركة أن التوسع في السوق السعودية يحقق الاستدامة المالية والنمو والتطور، ويفتح آفاقا أوسع لها.

تحفيز السوق

هنا قال لـ"الاقتصادية" رياض المالك رئيس اللجنة الوطنية لشركات محطات الوقود، "إن دخول علامات تجارية لها تجارب جيدة من المحفزات للشركات الوطنية للارتقاء بجودة خدماتها وتطوير أنظمتها للمنافسة، وهذا أمر إيجابي للقطاع بشكل عام، وينعكس إيجابا على الخدمات المقدمة للعملاء، والتي يجب أن تكون ذات جودة عالية".

ويرى رئيس اللجنة الوطنية لشركات محطات الوقود، أن الإيجابيات بدخول تجارب جديدة للسوق المحلية ستتغلب على السلبيات التي تكمن في حجم العائد من الاستثمار في قطاع محطات الوقود، مشيرا إلى أن الجهات ذات العلاقة تولي اهتماما كبيرا بهذا الأمر.

وعن مدى قدرة الشركات الوطنية المملوكة للقطاع الخاص على المنافسة، أكد المالك أن حجم السوق كبير ولا يزال يستوعب وجود الأفضل في ظل الوعي المتنامي لدى الشرائح المستفيدة من القطاع، مبينا أن قدرة الشركة الوطنية على المنافسة في ظل تراكم الخبرات والانتشار الجغرافي لشركات عملاقة كانت ولا تزال تقود هذا القطاع.

وبشأن احتمالية خروج الملاك الأفراد من السوق لعدم قدرتهم على المنافسة بسبب ضعف الإمكانات مقارنة بالشركات الكبيرة، قال رئيس اللجنة الوطنية لشركات محطات الوقود "إن هذا من المؤشرات الإيجابية، لما يشهده قطاع محطات الوقود من تطور، سيسهم في حوكمة العمل للاستدامة، ونرى وجود فرص كبيرة أمام الملاك الأفراد من خلال الاستفادة من البرامج المقدمة من الشركات الوطنية الكبيرة، ومنها الامتياز التجاري "الفرنشايز"، الذي يخدم جميع الأطراف مالك المحطة والشركة المانحة للامتياز، والمستهلك النهائي".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الاقتصادية

التوتـرات الجيوسياسـية ومخـاوف النمـو الاقتصـادي العالمـي تتجـاذب أسـعار النفـط

ذكر "كومرتس بنك" أن لجنة المراقبة الوزارية المشتركة JMMC التابعة لأوبك+، لم تقرر تغيير سياسة الإنتاج في اجتماعها الافتراضي استجابة لحالة عدم اليقين في الأسواق وفي ظل بيانات عن تعثر الطلب الصيني.

وأوضح البنك أن هذا كان متوقعا بالفعل من التصريحات التي أدلت بها مصادر مطلعة في الفترة التي سبقت الاجتماع، وهذا يعني أن الزيادة التدريجية المخطط لها في إنتاج النفط بدءا من الربع الرابع فصاعدا ستظل قائمة في الوقت الحالي.

ورجح أن يكون انخفاض أسعار النفط بنسبة 8% منذ منتصف يوليو الماضي، بسبب مخاوف الطلب قد جعل أوبك+ تدرك مدى مردود الزيادة المقصودة في العرض، إذا نما الطلب بقوة أقل من المتوقع.

ومال مختصون ومحللون نفطيون إلى الاعتقاد أن سعر النفط الخام يجد الدعم من مخاطر العرض الناشئة عن تصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، رغم المخاوف العالمية المستمرة بشأن الطلب على النفط.

وقال المختصون لـ"الاقتصادية"، "إن الشرق الأوسط ينتج أكثر من 20 % من إنتاج النفط في العالم، محذرين من أن أي انقطاع في هذا الإنتاج أو تعطيل القدرة على تصدير النفط الخام إلى السوق سيؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط.

وفي هذا الإطار، قال روس كيندي العضو المنتدب لشركة كيو إتش إيه لخدمات الطاقة، "إن صادرات النفط الخام الروسية المنقولة بحرا تراجعت إلى أدنى مستوى لها منذ 12 شهرا في يوليو وسط تقلص الخصومات على نفط موسكو، وتحسن الامتثال لتخفيضات إنتاج أوبك+، وانتعاش التكرير المحلي، والانخفاض الموسمي في الطلب من مصافي التكرير الهندية".

من جانبه، ذكر دامير تسبرات مدير تنمية الأعمال في شركة "تكنيك جروب" الدولية، أن أسعار النفط تتجاذبها ضغوط هبوطية وصعودية متزامنة، لافتا إلى بقاء الأسعار تحت الضغط الهبوطي للأسبوع الرابع على التوالي.
وأرجع ذلك إلى ضعف الطلب العالمي على الوقود إلى جانب البيانات الاقتصادية المخيبة للآمال من الصين وانخفاض نشاط التصنيع في جميع أنحاء آسيا وأوروبا والولايات المتحدة، في المقابل يعوض ذلك التوترات الجيوسياسية المتزايدة في الشرق الأوسط.
بدوره، قال ارفي ناهار مدير النفط والغاز في شركة "ناهار" الدولية للطاقة، "إن التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط عادة ما يكون لها تأثير مؤقت محدود في سوق النفط الخام".

وأشار إلى أن الأسعار سترتفع في البداية بشكل حاد إذا حدث اتساع في الصراع ثم تتحرك نحو مستوى يحتفظ بعلاوة مخاطر أعلى، لكنه أقرب إلى المستوى الذي يعكس التغيرات الفعلية في إنتاج النفط أو تدفقاته.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أرباح «أكوا باور» تتجاوز التوقعات وتقفز 52% في الربع الثاني

الشرق الأوسط

حققت شركة «أكوا باور» السعودية قفزة في أرباحها خلال الربع الثاني من العام الحالي على أساس سنوي، بنسبة 52 في المائة، لتصل إلى 630.6 مليون ريال (168 مليون دولار)، متفوقةً بذلك على توقعات المحللين الذين تتابعهم «بلومبرغ» والتي كانت عند 454.5 مليون ريال، في حين ارتفعت إيراداتها خلال الربع الثاني 10.7 في المائة إلى 1.562 مليار ريال (216 مليون دولار).

وبحسب إفصاح للشركة على السوق المالية السعودية (تداول)، الأحد، جاء ارتفاع صافي الربح نتيجة زيادة الإيرادات، وأرباح التخارج من الأصول، وارتفاع الحصة في نتائج الشركات المستثمَر فيها. وقابل ذلك ارتفاع المصروفات، بفعل زيادة تكاليف تطوير المشاريع، وتكلفة التمويل.

وكانت «أكوا باور» باعت الشهر الماضي حصة بلغت 35 في المائة في كل من شركتَي «أكوا باور باش ويند بروجكت» و«أكوا باور أوزبكستان ويند بروجكت» لشركة «شبكة الطاقة الجنوبية الصينية»، مقابل 596 مليون ريال، وفق الإفصاح.

كما باعت في شهر يونيو (حزيران) 30 في المائة من حصتها بشركة «رابغ» العربية للمياه والكهرباء المحدودة لشركة «حصانة» الاستثمارية، في صفقة بلغت قيمتها 844 مليون ريال.

وارتفعت إيرادات الشركة خلال الربع الثاني إلى 1.56 مليار ريال، ما يمثل زيادة بنحو 10.7 في المائة عن الربع المماثل من 2023، وهو ما أرجعته الشركة بشكل أساسي إلى زيادة دخل عمليات الصيانة والتشغيل، إضافةً إلى ارتفاع إيرادات خدمات إدارة التطوير والإنشاءات من المشاريع، ونمو إيرادات بيع الكهرباء.

وبلغ صافي الربح الموحد لمساهمي الشركة الأم 927 مليون ريال (246.9 مليون دولار)، بزيادة قدرها 36 في المائة، مقارنةً بالفترة ذاتها من العام الماضي 2023، وفق بيان للشركة.

وزادت الإيرادات التشغيلية قبل احتساب الانخفاض في القيمة والمصروفات الأخرى بـ100 مليون ريال، خلال الأشهر الستة الأولى من العام الحالي لتصل إلى 1.384 مليون ريال.

وكجزءٍ من الإيرادات التشغيلية، سجلت «أكوا باور» إيرادات من خلال خدمات إدارة التطوير والبناء بقيمة 402 مليون ريال، وذلك نتيجةً لأرباح التخارج الجزئي من مشروعَي «باش»، و«دازهنكيلدي» لطاقة الرياح في أوزبكستان.

وواصلت «أكوا باور» خلال النصف الأول من هذا العام 2024، تقدّمها بوتيرة سريعة في مجال تطوير الأعمال، وذلك من خلال تطوير مشروعات جديدة، مما أدى إلى إضافة قدرة إنتاجية تبلغ 10.5 غيغاواط من الطاقة المتجدّدة إلى محفظة الشركة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وقال الرئيس التنفيذي لشركة «أكوا باور» ماركو أرتشيلي في بيان، إن نتائج الشركة المالية تجدد ثقتها في متابعة أهدافها الطموحة للنمو، كما تتيح للشركة تسريع مهمتها في توفير المياه والطاقة بشكلٍ مسؤول، وبأقل تكلفة ممكنة في كافة أنحاء العالم.

من جهته، أوضح الرئيس التنفيذي للشؤون المالية عبد الحميد المهيدب، أنه على الرغم من التحديات التشغيلية التي واجهت الشركة في عدد من مشاريعها، فقد ساهم التنوّع في قاعدة المحفظة الحالية، ونموذج الأعمال الناجح، في تمكين «أكوا باور» من تحقيق نمو في إيراداتها التشغيلية، وكذلك صافي الأرباح خلال الأشهر الستة الأولى من العام الجاري.

وكشف المهيدب خلال لقاء تلفزيوني عقب إعلان النتائج، أن الشركة التي توجد في 12 دولة حول العالم تعمل على دراسة أكثر من مشروع في الصين، منها ما هو مرتبط بالطاقة النظيفة وتحلية المياه، وتوقع أن يجري إطلاق أول أعمال «أكوا باور» في الصين بحلول نهاية العام الحالي.

وكانت شركة «أكوا باور» قد حققت الإغلاق المالي في ثلاثة مشاريع رئيسية، هي: محطتا «طيبة» و«القصيم» اللتان تعملان بتوربينات الغاز ذات الدورة المركّبة في المملكة، ومشروع محطة «حصيان» المستقلّة لتحلية المياه في الإمارات، بإجمالي استثمارات بلغ 18 مليار ريال للمشاريع الثلاثة مجتمعة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

المفوضية الأوروبية تعلن دخول قواعد جديدة لخفض الانبعاثات حيز التنفيذ

الشرق الأوسط

أعلنت المفوضية الأوروبية دخول قواعد جديدة تابعة للاتحاد الأوروبي، حيز التنفيذ، الأحد، بهدف خفض الانبعاثات من المزارع والمصانع الكبرى، مع منح الدول الأعضاء فترة عامين لتحديث قوانينها المحلية.

ومن المتوقع أن يعمل القانون -الذي يشمل مصانع التعدين المعدنية ومصنعي البطاريات، بالإضافة إلى مزارع الخنازير والدواجن- على خفض الملوثات الرئيسية في الجو ، مثل الجسيمات وثاني أكسيد الكبريت أو أكسيد النيتروجين، بنسبة تصل إلى 40 في المائة بحلول عام 2050.

وقد كانت هناك عمليات، مثل تلك المتعلقة بالمزارع الكبرى للخنازير والدواجن بشكل خاص، خاضعة بالفعل للوائح، ولكن سيتم تمديد القواعد الحالية، حسب المفوضية الأوروبية.

ومع ذلك، لا يتم تطبيق المتطلبات بأثر فوري. وقالت المفوضية إن الشركات الصناعية سيكون أمامها أربعة أعوام تبدأ منذ عام 2028، لتطبيق أحدث التقنيات المتاحة. وبالنسبة للمزارعين، ستُطبق القواعد من عام 2030. وأوضحت المفوضية، أنه من الممكن أن يؤدي خرق القواعد إلى دفع غرامات لا تقل قيمتها عن 3 في المائة من المبيعات السنوية في أسوأ الأحوال. كما سيتم منح السلطات مزيداً من الصلاحيات لإغلاق المصانع التي لا تمتثل للقواعد بصورة مؤقتة.

ويمثل هذا التطور خطوة مهمة في تنفيذ طموحات القارة الأوروبية للتحول نحو الطاقة المتجددة والمناخ الأخضر.

وتُلزم اللائحة الجديدة صناعة الوقود الأحفوري والفحم في أوروبا، بقياس انبعاثات غاز الميثان ومراقبتها والإبلاغ عنها والتحقق منها وفقاً لأعلى معايير المراقَبة، واتخاذ الإجراءات اللازمة للحد منها. ويتطلب الأمر من مشغلي الغاز والنفط والفحم في الاتحاد الأوروبي وقف إحراق الغاز المصاحب الذي يمكن تجنبه.

ومع استيراد أوروبا جزءاً كبيراً من الوقود الأحفوري، فإن هذا التنظيم سيساعد أيضاً على الحد من انبعاثات غاز الميثان الناجمة عنه. وستقدم اللائحة تدريجياً متطلبات أكثر صرامة لضمان تطبيق المصدرين نفس التزامات المراقبة والإبلاغ والتحقق تدريجياً مثل مشغلي الاتحاد الأوروبي.

وتتطلب القواعد الجديدة من المفوضية وضع أداة مراقبة بشأن بواعث غاز الميثان العالمية لتوفير المعلومات، استناداً إلى بيانات الأقمار الاصطناعية، حول حجم ووجود وموقع مصادر انبعاث غاز الميثان العالية التي تحدث داخل الاتحاد الأوروبي أو خارجه.

وستنشئ المفوضية أيضاً آلية إنذار سريع للأحداث «الانبعاثات الفائقة»، أي الحوادث التي تنبعث فيها من المرافق أو المعدات أو البنية التحتية معدلات عالية جداً من غاز الميثان. وستعمل الآلية كنظام إنذار مبكر للكشف عن الأحداث ذات الانبعاثات الفائقة وتنبيه الاتحاد الأوروبي أو الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي من أجل اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقفها أو منعها.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أكبر منتج لليثيوم في العالم يطلب مساعدة الدول للتنافس مع الصين

الشرق الأوسط

حثت شركة «ألبمارل» (Albemarle)، أكبر منتج لليثيوم في العالم، الحكومات، على التدخل لتخفيف هيمنة الصين على سوق المعادن التي تعمل على تشغيل السيارات الكهربائية.
ويريد كينت ماسترز، الرئيس التنفيذي للمجموعة التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها، مزيداً من المساعدة من البلدان وشركات تصنيع السيارات، لمحاربة المنافسة الصينية بعد انهيار سوق الليثيوم، وهو مكون رئيسي للبطاريات المستخدمة في المركبات الكهربائية والهجينة.

وقال ماسترز لصحيفة «فاينانشيال تايمز»: «إذا كنا سنبني سلاسل توريد غربية (للسيارات الكهربائية)، فيجب اتخاذ إجراء الآن».

وأدى الانخفاض الحاد في سعر الليثيوم إلى جعل التنافس مع الشركات الصينية بسبب تكاليفها الأرخص، من الصعب على المجموعات الغربية، مما أجبر شركة «ألبمارل» في ولاية كارولينا الشمالية على خفض خطط التوسع.

وانخفض السعر بأكثر من 80 في المائة إلى أقل من 12 ألف دولار للطن منذ بداية عام 2023، بسبب التباطؤ العالمي في مبيعات السيارات الكهربائية وموجة من الإمدادات الجديدة من المعدن.

بالإضافة إلى ذلك، فشل قانون تغير المناخ الرائد للرئيس الأميركي جو بايدن، وهو قانون خفض التضخم، في تقليل اعتماد الغرب على الصين في مواد مثل الليثيوم، كما قال ماسترز.

وأضاف: «نحن لا نحصل بالضرورة على دعم من السوق أو اللاعبين الآخرين في الصناعة... سواء كانت أزمة أم لا، لست متأكداً، لكنها لحظة مهمة للغاية في الوقت المناسب. ستسيطر الصين على سلاسل التوريد هذه أو سنقوم ببناء سلاسل توريد غربية للتنافس، ولست متأكداً من أنه من الواضح أن الغرب يبني سلاسل التوريد هذه الآن».

وأعلنت شركة «ألبمارل» يوم الأربعاء، عن جولة ثانية من خطط خفض التكاليف هذا العام، التي ستشمل إيقاف خط الإنتاج ووقف التوسع في مصفاة هيدروكسيد الليثيوم في كيميرتون بأستراليا.

وقال المحللون إن هذه الخطوة، التي ستؤدي إلى فرض رسوم إعاقة بقيمة مليار دولار تقريباً، وخفض 300 وظيفة، تعكس الميزة الكبيرة للصين في تكرير المعادن الاستراتيجية.

وتعالج الصين 65 في المائة من الليثيوم في العالم، وفقاً لشركة «بانشمارك مينرال إنتليجنس»، وهي مجموعة بيانات السلع الأساسية. وتتمتع الدولة الآسيوية بميزة بسبب تكاليف البناء الأرخص والإعانات والمعرفة الفنية.
وقد تدفع مشاكل شركة «ألبمارل»، التي تكافح من أجل العثور على عمال يتمتعون بالمهارات اللازمة لإدارة العملية المعقدة بمصنعها في كيميرتون، مسؤولي الحكومة الغربية إلى التحرك.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وتعهدت وزيرة الموارد الأسترالية مادلين كينج الخميس، تسريع الحوافز الضريبية المخطط لها لمعالجة المعادن الحرجة.

كما تعتقد شركات أوروبية مثل «AMG Critical Materials»، التي تقترب من بناء مصفاة صغيرة لليثيوم في ألمانيا، أنها تستطيع التنافس مع الصين باستخدام أحدث التقنيات لخفض تكاليف التشغيل.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة «AMG» هاينز شيميلبوش: «بصراحة لا نتوقع عقبات كبيرة» في تشغيل خط الإنتاج الأول، نظراً للتاريخ الطويل للبلاد في الليثيوم والمواد الكيميائية.

وقد حفز قانون الجمهوريات الاشتراكية، وهو تشريع تغير المناخ الذي أقره بايدن بقيمة 369 مليار دولار، بناء عدد من مصانع السيارات الكهربائية والبطاريات في أكبر اقتصاد في العالم.

وقال ماسترز إن التشريع «مهم»، لكنه «لم يتطرق حقاً إلى المعادن الحرجة».

وقد بنت «ألبمارل» استراتيجيتها على أمل أن يدفع مصنعو السيارات علاوة على الليثيوم من شأنها تأمين ائتمانات ضريبية على مركباتهم بموجب قانون التقاعد الفردي.

ويستفيد مصنعو السيارات من ائتمان ضريبي للمستهلك بقيمة 3750 دولاراً على المركبات الكهربائية المصنعة في أميركا الشمالية، إذا تم إنتاج المواد فوق مستوى معين في البطارية محلياً، أو تأتي من شركاء تجاريين مختارين أو إعادة تدوير.

وتكبدت «ألبمارل» خسارة صافية بلغت 188 مليون دولار في الربع الثاني، وهو تناقض صارخ مع صافي الدخل البالغ 650 مليون دولار في الفترة نفسها من العام الماضي.

وقال المحللون في «بيرينبيرغ» إن الشركة قد تحتاج إلى حقنة رأسمال بقيمة ملياري دولار، لتجنب خرق عهد ديونها العام المقبل. ومع ذلك، أصر ماسترز على أنها تستطيع تحمل الانحدار باستخدام ميزانيتها العمومية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

تهريب النفط الإيراني يثير تعقيدات تأمينية وسط العقوبات

الشرق الأوسط

أثار تصادم بين ناقلتين قبالة سنغافورة في يوليو (تموز) الماضي، تساؤلات بشأن مطالبات التأمين، إذ سبق أن نقلت إحدى الناقلتين النفط الإيراني، مما قد يعقّد المدفوعات بسبب العقوبات الغربية، حسبما يقول متتبعو السفن ومصادر في الصناعة لـ«رويترز».

ولكن ماذا حصل؟

اصطدمت السفينتان: «هافنيا نايل» التي ترفع علم سنغافورة، و«سيريس 1» التي ترفع علم ساو تومي وبرنسيب، واشتعلت النيران فيهما على بُعد نحو 55 كيلومتراً (35 ميلاً) شمال شرقي جزيرة بيدرا برانكا السنغافورية في 19 يوليو.

وقالت إدارة البحرية الماليزية إنه لم يُكتشف أي تسرب نفطي، ويُعتقد أن التسرب ناتج عن تلف خزان الوقود الخاص بالسفينة «هافنيا نايل» .

وتعرضت السفينة التي كانت تحمل شحنة من النفتا لأضرار في المحرك، وجرى تأمينها بواسطة قاطرات في موقع الاصطدام. وقال مدير السفينة «هافنيا» يوم الخميس، إنه تم نشر حاجز نفطي في مؤخرة السفينة وحول المنطقة المتضررة، وتقوم قاطرتان بتشتيت التسرب النفطي الخفيف.

وقالت «هافنيا» إنها تعمل مع السلطات الماليزية والسنغافورية لوضع اللمسات الأخيرة على خطة السحب.

الصلة بالنفط الإيراني

لم تكن السفينة «سيريس 1» محمَّلة بأي شحنة وقت وقوع الحادث. ومع ذلك، تُظهر بيانات السفن من مقدمي الخدمات بما في ذلك «إل إس إيزجي» و«كبلر» أن الناقلة كانت تحمل النفط الخام الإيراني في الماضي.

وقالت كلير جونغمان، رئيسة أركان مجموعة «يونايتد ضد إيران نووية» التي تتتبّع حركة ناقلات النفط المرتبطة بإيران عبر بيانات الأقمار الاصطناعية، إن آخر مرة حمّلت فيها «سيريس 1» النفط الإيراني عبر النقل مع ناقلة إيرانية كانت في مارس (آذار) قبالة محطة خرج في البلاد، ثم نُقلت الشحنة إلى ناقلتين حول مضيق ملقا بين 7 و9 أبريل (نيسان).

وأوضحت جونغمان أن تلك الشحنة وصلت إلى الصين في 29 مايو (أيار). ووفقاً لتحليلها، حمّلت «سيريس 1» النفط الإيراني 4 مرات على الأقل منذ عام 2019، ونقلت 8 ملايين برميل. ولفتت إلى أن السفينة نفّذت أيضاً أربع رحلات تحمل النفط الفنزويلي بين عامي 2021 و2023 بإجمالي 7.5 مليون برميل.

وتقول الصين، أكبر مشترٍ للخام الإيراني، إنها تعارض العقوبات الأحادية الجانب، لكنّ التجار يعيدون تسمية النفط الإيراني المتجه إلى البلاد على أن منشأه في مكان آخر، وفقاً لمتتبعي ناقلات النفط والتجار. ولم تبلغ الجمارك الصينية عن أي واردات من النفط الإيراني منذ يونيو (حزيران) 2022.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أسطول الظل المتنامي

يُعتقد أن هذا هو أول تصادم من نوعه في السنوات الأخيرة يتضمن سفينة هي جزء ممّا يسمى «أسطول الظل» من الناقلات التي تنقل شحنات النفط الخاضعة للعقوبات الغربية، وفق متخصصي التأمين لـ«رويترز».

وقد أثار مسؤولو الحكومة والصناعة مخاوف بشأن المخاطر التي يفرضها «أسطول الظل المتنامي». وقال جوناثان موس، رئيس النقل في شركة المحاماة «دي دبليو إف» ومتخصص المطالبات التأمينية: «يمثل الاصطدام الأخير بين (هافنيا نايل) و(سيريس 1) سابقة خطيرة. لم يتم تحديد أي سفينة أو مالكيها (بموجب العقوبات الغربية)، ومع ذلك، إذا كانت (سيريس 1) تحمل أو كانت في الماضي تحمل خاماً إيرانياً، فقد يكون لدى شركات التأمين الخاصة بها سبب لرفض التغطية أو قد تحتاج إلى إخطار السلطات بانتهاك محتمل للعقوبات».

التأمين المعمول به

تتمتع السفن عادةً بتأمين الحماية والتعويض (P&I)، والذي يغطي مطالبات المسؤولية تجاه الأطراف الثالثة بما في ذلك الأضرار البيئية والإصابة. وتغطي سياسات الهيكل والآلات المنفصلة السفن ضد الأضرار المادية.

تُغطي «هافنيا نايل» شركةُ التأمين النرويجية «بي آند آي غارد»، وهي من أكبر 12 مزوداً في هذا الشأن وتغطي نحو 90 في المائة من السفن العابرة للمحيطات في العالم. وقالت «غارد» إنها «تدعم بنشاط» مجموعة «بي دبليو» العضو فيها، التي تدير «هافنيا نايل»، رافضةً إعطاء تفاصيل.

وعادةً، يغطي نادي «بي إن آي» الذي يعد جزءاً من مجموعة دولية تضم أكبر 12 شركة في القطاع، أول 10 ملايين دولار من الخسائر، إذ يعيد الأعضاء تأمين بعضهم البعض من خلال تقاسم المطالبات التي تزيد على 10 ملايين دولار إلى 100 مليون دولار. وتحتفظ المجموعة بتغطية إعادة التأمين حتى 3.1 مليار دولار. وقال شخص مطّلع على الأمر إن «سيريس 1» لديها تغطية الحماية والتعويض (P&I) مع شركة تأمين دولية ليست من بين المزودين الـ12 الرائدين، وتغطية الهيكل والآلات من شركة تأمين صينية.

المطالبات

يمكن أن تشمل المطالبات في هذه الحالة تكاليف إصلاح كلتا السفينتين، وسحب «هافنيا نايل» إلى الرصيف، والوقت في الرصيف للإصلاحات وتلك التي تكبّدتها شركة الإنقاذ والقاطرات بالإضافة إلى مسّاحي السفن. عادةً، يوجه كل طرف في الاصطدام مقيِّم الخسائر الخاص به لإعداد تقرير عمّا حدث، وتحديد المسؤولية ثم إخطار شركات التأمين الخاصة به وتقديم مطالبة. وتتم معالجة عملية المطالبات نفسها عادةً من شركات التأمين على الهيكل، والتأمين على الأضرار والتعويضات، وتستغرق أشهراً إن لم يكن أكثر. وستحدد المحكمة، ربما في آسيا، المسؤولية. وقال موس من شركة «دي دبليو إف» إن أي مطالبات يجري إرسالها إلى شركات التأمين على الهيكل والآلات والشحن والتأمين على الأضرار والتعويضات سوف تتعقد بسبب قواعد العقوبات. وأوضح موس أنه إذا تم وضع تغطية الهيكل والآلات أو التأمين على الأضرار والتعويضات من شركات التأمين في سوق لندن أو مناطق قضائية أخرى، فقد تُفعَّل بنود استثناء العقوبات. وأضاف أن هذا قد يمنع التحقيق في المطالبة بما في ذلك بتعيين مقيمي الخسائر ومعدّلي الخسائر وخبراء الحرائق وغيرهم، مما قد يترك المؤمَّن عليه من دون تغطية من شركات التأمين المباشرة أو شركات إعادة التأمين.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

«ذا لاين».. أول مدينة ذكية «صديقة للبيئة».. في العالم

عكاظ

قال مسؤولون سعوديون إن مدينة «ذا لاين» في نيوم ستكون أول مدينة بيئية في العالم. وسيتم بناء هذه المدينة المستقبلية بين ناطحتي سحاب عملاقتين بارتفاع يبلغ 1640 قدماً لكل منهما، وبمسافة تفصل بينهما تبلغ 656 قدماً. ولن تكون في «ذا لاين» طرق، ولا سيارات، ولا انبعاثات كربونية مطلقاً. وذكرت مجلة «بيزنس إنسايدر» أمس أن الخطط التي وضعتها السعودية لتشييد «ذا لاين» أذهلت المهندسين المعماريين والمصممين، ودأب السعوديون على التمسك على الدوام بأن هذا المشروع يعد أحد المشاريع المستدامة على مستوى العالم. وقال الرئيس التشغيلي لمشروع تشييد مدينة نيوم غايلز بيندلتون، في بيان، إن «ذا لاين» القائمة على واجهتي مرآة متوازيتين ستعكس البيئة المحيطة بالموقع. ويذكر أن مدينة نيوم تعد أحد أكبر أحلام ولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، الذي يعتبرها جزءاً لا يتجزأ من رؤية المملكة 2030، الرامية لتقليص اعتماد الاقتصاد السعودي على أموال النفط، والتركيز على الابتكار، والتكنولوجيا، والسياحة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

رياح مخاوف الطلب العالمي تعصف بأسواق النفط

اندبندنت

أفاد محللون نفطيون لـ"اندبندنت عربية" بأن أسواق النفط تواجه توقعات سلبية على صعيد الطلب المتوقع خلال الفترة المقبلة في ظل تباطؤ اقتصادي في آسيا وأوروبا وأميركا.

عصفت مخاوف ضعف الطلب العالمي بأسعار النفط الخام التي سجلت أدنى مستوياتها منذ نحو سبعة أشهر متكبدة رابع خسارة أسبوعية على التوالي.vوأفاد محللون نفطيون لـ"اندبندنت عربية" بأن أسواق النفط تواجه توقعات سلبية على صعيد الطلب المتوقع خلال الفترة المقبلة في ظل تباطؤ اقتصادي في آسيا وأوروبا وأميركا. وأدت البيانات الاقتصادية المخيبة للآمال من الصين، ثاني أكبر مستهلك للوقود في العالم، إضافة إلى مؤشرات أظهرت ضعف نشاط التصنيع في آسيا وأوروبا والولايات المتحدة إلى زيادة خطر التعافي الاقتصادي العالمي، ما من شأنه أن يثقل كاهل استهلاك النفط في معظم أنحاء العالم.vإلى ذلك، فإن تأثير المخاوف في شأن الطلب في الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم، والولايات المتحدة، أكبر مستهلك لهذه السلعة، طغى على مخاوف العرض التي أججتها زيادة التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط. فيما يراقب مستثمرو النفط بحذر التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، إذ أثار مقتل كبار قادة الجماعات المسلحة المتحالفة مع إيران "حماس" و"حزب الله" مخاوف من أن المنطقة قد تكون على شفا حرب شاملة، مما يهدد بتعطيل الإمدادات العالمية.

ضعف الطلب المستقبلي

من جهته قال الرئيس التنفيذي لمركز "كوروم للدراسات الاستراتيجية" في لندن طارق الرفاعي إن تراجع أسعار النفط خلال الأسبوع الأخير جاء بسبب الأداء الاقتصادي في الولايات المتحدة وأوروبا، والذي جاء أقل من التوقعات، وهو ما يشير إلى ضعف الطلب المستقبلي للنفط. وأضاف الرفاعي أن التوقعات تتزايد في شأن خفض سعر الفائدة بأكثر من المتوقع في سبتمبر (أيلول) المقبل بواقع 75 أو 50 نقطة، مقابل 25 نقطة في توقعات سابقة، وهذا التسارع في خفض الفائدة له تأثير سلبي جداً في أسواق المال، وسيكون ذلك تأكيداً على أن "الفيدرالي" يرى أن الاقتصاد الأميركي يتباطأ بسرعة، وهذا سيكون له تأثير في الطلب النفطي.

أسعار متماسكة

قال المحلل النفطي خالد بودي إن أسعار النفط متماسكة لم تشهد هبوطاً حاداً لأن سعر "برنت" ما زال قريباً مستوى 80 دولاراً للبرميل والخامات الأخرى قريبة من هذا السعر. وأضاف بودي أن ما حدث تراجع محدود ويعد ضمن التقلبات الطبيعية للأسعار ولا توجد أسباب أو عوامل تؤدي إلى تراجع حاد في أسعار النفط، فليست هناك أزمة اقتصادية حالياً في العالم، ومن الطبيعي أن تمر اقتصادات العالم بفترات هبوط أو صعود في النشاط الاقتصادي، فهذه ضمن الدورات الاقتصادية الطبيعية. وتابع بقوله إن "التوترات الحالية في الشرق الأوسط لم تؤثر في تدفقات الخام إلا بصورة محدودة، إذ تستهدف بعض ناقلات النفط قرب البحر الأحمر، وهذه السفن المستهدفة لا تشكل حمولتها سوى نسبة ضئيلة من شحنات النفط في العالم، بالتالي فإن تأثير هذا الاستهداف على أسعار الخام يبقى محدوداً".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

تأخر خفض الفائدة الأميركية

وقال المدير التنفيذي لشركة "ewaveapp" للاستشارات المالية عبدالمحسن العصيمي إن هبوط النفط يأتي في ظل تزايد التوقعات بفشل "الفيدرالي" في تحقيق الهبوط الناعم نتيجة تأخره في خفض الفائدة، بخاصة مع ظهور علامات ضعف قوية في سوق العمل بالولايات المتحدة، وإشارات واضحة على ضعف القطاع الخدمي والتصنيعي الأميركي، وهو الذي كان سبباً رئيساً في هبوط أسعار خلال تداولات يوليو (تموز) الماضي ومطلع أغسطس (آب) الجاري.

وأشار العصيمي إلى أن أسعار النفط تأثرت بضعف نشاط التصنيع في آسيا وأوروبا والولايات المتحدة، إذ إن الصين لم تنجح حتى الآن في العودة مرة أخرى لمعدلات النمو السابقة، فكان الحديث عن آمال عودة أكبر مستورد للخام في العالم، بقوة للإنتاج هو أحد العوامل التي دعمت صعود النفط في النصف الأول من العام الحالي لما فوق مستوى 90 دولاراً للبرميل. ولفت إلى أنه مع فشل الصين في تحقيق تلك المعدلات وزيادة المراهنات لعودة الرئيس الأميركي السابق دونالد ترمب مرة أخرى للبيت الأبيض، يؤشر الأمر إلى احتمالية تجدد الحرب التجارية بين واشنطن وبكين مرة أخرى.

إشارة قوية

وأشار العصيمي إلى أن التدهور الأخير في قراءة قطاع التصنيع في الولايات المتحدة يعد إشارة قوية إلى الدخول في هبوط السوق مرة أخرى، لا سيما أن هناك ارتباطاً بين أسعار الطاقة ودورة الأعمال. ولفت إلى أنه في حالة الانتعاش وتوقع استمراره ترتفع أسعار النفط، وعلى النقيض في حالة الركود وتوقع استمراره تنخفض أسعار الخام والطاقة بوجه عام بقوة. وبين أن تصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط في العادة له تأثير إيجابي في أسعار النفط، إذا كانت تلك التوترات غير متوقعة أو لم يتأقلم عليها المضاربون ودخلت بالفعل في حساباتهم، موضحاً أن الوضع حالياً مشابه لما حدث في بداية التدهور الجيوسياسي بين أوروبا وروسيا عام 2022.

وأشار العصيمي إلى أن أسواق النفط في الوقت الحالي تأقلمت على الوضع الحالي للشرق الأوسط، بالتالي لم ترتفع حدة الأحداث بصورة تعرقل إنتاج أو خطوط نقل الطاقة ولذلك لن يكون لها تأثير جوهري في حركة أسواق النفط العالمية.

خفض الأسعار

وهبطت أسعار النفط في جلسة الجمعة الماضي وأغلقت عند أدنى مستوياتها منذ يناير (كانون الثاني) الماضي بعد بيانات أظهرت تباطؤ نمو الوظائف في الولايات المتحدة بأكثر من المتوقع الشهر الماضي علاوة على بيانات اقتصادية صينية زادت من الضغوط على الأسعار.

وتراجعت العقود الآجلة لخام "برنت" 2.71 دولار بما يعادل 3.41 في المئة إلى 76.81 دولار للبرميل عند التسوية، فيما سجلت خفضاً أسبوعياً بنسبة 4.3 في المئة في خسارة للأسبوع الرابع على التوالي هي أطول فترة انخفاض أسبوعية منذ ديسمبر (كانون الأول) الماضي. في حين انخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 2.79 دولار أو 3.66 في المئة إلى 73.52 دولار، في حين سجلت خسارة أسبوعية 4.7 في المئة. وتباطأ نمو الوظائف في الولايات المتحدة أكثر من المتوقع في يوليو (تموز) الماضي، وارتفع معدل البطالة إلى 4.3 في المئة، مما يشير إلى ركود محتمل.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأظهرت بيانات اقتصادية من الصين، أكبر مستورد للنفط، ومسح ضعف نشاط الصناعات التحويلية الشهر الماضي في الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا، مما يزيد من خطر ضعف التعافي الاقتصادي العالمي بما يؤثر في استهلاك النفط. وأسهم تراجع نشاط التصنيع في الصين بتراجع الأسعار، إذ فاقم المخاوف إزاء نمو الطلب بعدما أظهرت بيانات يونيو (حزيران) الماضي خفض الواردات ونشاط المصافي مقارنة بالعام السابق.

انخفاض واردات آسيا من الخام

وأظهرت بيانات من قسم أبحاث النفط بمجموعة بورصات لندن انخفاض واردات آسيا من النفط الخام في يوليو الماضي إلى أدنى مستوى لها في عامين بسبب ضعف الطلب في الصين والهند. وعلى جانب العرض لا يزال تحالف "أوبك+" في طريقه لتعزيز الإنتاج بدءاً من الربع المقبل، وهي خطة أعاد التحالف التأكيد عليها في اجتماع مراقبة مستويات الإنتاج الخميس الماضي، إذ أبقى على سياسته في شأن إنتاج النفط دون تغيير بما في ذلك عزم التحالف على التراجع تدريجاً عن جزء من خفض الإنتاج بداية من أكتوبر (تشرين الأول) المقبل. ومع ذلك أصر المسؤولون على إمكانية إيقاف زيادات المعروض موقتاً، أو عكسها بحسب الحاجة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

السعودية ترفع أسعار النفط إلى آسيا لأول مرة منذ 3 أشهر

اقتصاد الشرق

رفعت السعودية سعر خامها الرئيسي إلى آسيا للمرة الأولى منذ ثلاثة أشهر، في إشارة مبدئية إلى أن أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم لا تزال واثقة بشأن الطلب.
ورفعت شركة أرامكو المملوكة للدولة سعر البيع الرسمي لشهر سبتمبر للخام العربي الخفيف للعملاء في آسيا بمقدار 20 سنتاً إلى دولارين للبرميل فوق مؤشر عمان-دبي، وفقاً لقائمة الأسعار التي أطلعت عليها "بلومبرغ".ومع ذلك، كان هذا أقل من الزيادة البالغة 50 سنتاً المتوقعة في استطلاع "بلومبرغ" لخمسة تجار ومصافي تكرير.

وشهدت مناطق أخرى، تخفيضات كبيرة ففي أوروبا، خفضت المملكة سعر خامها العربي الخفيف بمقدار 2.75 دولار، وهو أكبر تخفيض منذ ذروة جائحة كورونا. وانخفض السعر المعادل في الولايات المتحدة بأكبر قدر منذ فبراير.

زيادة متوقعة
تأتي هذه التحركات بعد أيام من إشارة منظمة البلدان المصدرة للبترول وحلفائها "أوبك+" إلى عدم وجود تغييرات في إمدادات النفط، وتمسكهم بخطط أولية لبدء إحياء الإنتاج المتوقف في الربع المقبل.

وقال متعاملون إن الزيادة في آسيا كانت متوقعة نتيجة لتحركات أسعار النفط في الشرق الأوسط خلال الأسابيع الأخيرة. وقال تجار مشاركون في المسح إن الطلب على النفط يبدو صحيا للشهر المقبل في المنطقة مع عودة مصافي التكرير من أعمال الصيانة وعادة ما يصل استهلاك الصين إلى ذروته في سبتمبر وأكتوبر.

كما يبدو خام الشرق الأوسط أكثر جاذبية للمشترين الآسيويين مقارنة بالخامات الباهظة الثمن القادمة من حوض الأطلسي. وعززت الشركات الصينية والتايلاندية والكورية الجنوبية مؤخراً مشترياتها من خام مربان في أبوظبي.

مع ذلك، هناك بعض القلق بشأن فائض محتمل في العرض يبدأ في وقت لاحق من هذا العام إذا واصلت دول "أوبك +"، بما في ذلك السعودية، خطتها للبدء في إلغاء بعض تخفيضاتها الطوعية.

ومن المقرر إضافة حوالي 540 ألف برميل يومياً على مدار الربع الرابع، وهو ما يساهم، عندما يقترن بإمدادات وفيرة من الولايات المتحدة وغيانا والبرازيل، والتوقعات الاقتصادية المتعثرة في الصين، في الضغط على أسعار النفط القياسية.

أظهر استطلاع أجرته "بلومبرغ" الأسبوع الماضي أن تجار النفط والمحللين منقسمون حول ما إذا كان أعضاء "أوبك +" سيستمرون في خطتهم.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ليبيا تخفض جزئياً إنتاج أكبر حقولها النفطية

اقتصاد الشرق

بدأت ليبيا وقفاً جزئياً للإنتاج في أكبر حقولها النفطية، وفق ثلاثة أشخاص لديهم اطلاع مباشر على العمليات.

انخفض إنتاج حقل الشرارة 30 ألف برميل يومياً إلى 230 ألفاً اعتباراً من ليل السبت، بعد أن تلقى المشغلون أوامر ببدء إغلاق الإنتاج جزئياً، بحسب الأشخاص الذين طلبوا عدم ذكر أسمائهم لأنهم غير مخولين بالتحدث إلى وسائل الإعلام.

لم يتضح بعد سبب الإغلاق أو متى سيتوقف الحقل تماماً عن الإنتاج.

حقل الشرارة، الواقع في جنوب شرق ليبيا، هو مشروع مشترك بين المؤسسة الوطنية للنفط في ليبيا وشركات توتال الفرنسية، و"ريبسول" الإسبانية، و"أو إم في" النمساوية، و"إكوينور" النرويجية.

تملك ليبيا أكبر احتياطيات نفطية في أفريقيا، لكن إنتاج الخام غالباً ما يكون في قلب الصراع السياسي، حيث تغلق جماعات مسلحة أو محتجون المرافق على نحو دوري للضغط من أجل الحصول على مطالب لهم.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الطاقة

أرامكو ترفع أسعار بيع النفط السعودي إلى آسيا وأميركا في سبتمبر

أعلنت شركة أرامكو السعودية، صباح اليوم الإثنين 5 أغسطس/آب 2024، أسعار البيع الرسمية لشحنات الخام العربي الخفيف، خلال شهر سبتمبر/أيلول المقبل، وذلك لعملائها في آسيا وأوروبا والولايات المتحدة.

وبحسب وثيقة التسعير، التي حصلت عليها منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، فقد رفعت الشركة السعودية العملاقة، أسعار بيع شحنات الخام العربي الخفيف إلى عملائها في آسيا، بمقدار 20 سنتًا إلى دولارين للبرميل فوق مؤشر سلطنة عمان/دبي.

يُشار إلى أن عملاقة الطاقة السعودية أرامكو كانت قد أجرت تخفيضات على أسعار بيع الخام العربي الخفيف، مرتين خلال الأشهر الـ7 الماضية، وذلك في وقت تواصل فيها تخفيضاتها الطوعية لإنتاج النفط، بمقدار مليون برميل يوميًا شهرًا إضافيًا، حتى نهاية الربع الثالث من العام الجاري.

سعر برميل النفط السعودي

خفّضت شركة أرامكو أسعار بيع النفط من الخام العربي الخفيف لشهر سبتمبر/أيلول 2024، إلى أوروبا، بنحو 2.75 دولارًا للبرميل إلى 1.25 دولارًا فوق أسعار خام برنت، وذلك مقارنة مع 0.9 دولارًا للبرميل إلى 4 دولارات فوق أسعار خام برنت، في أغسطس/آب الجاري.

في الوقت نفسه، رفعت الشركة أسعار البيع إلى الولايات المتحدة في سبتمبر/أيلول المقبل 2024، بمقدار 0.10 دولارًا إلى علاوة 4.10 دولارًا للبرميل فوق مؤشر آرغوس، مقارنة مع 0.1 دولارًا إلى علاوة 4.85 دولارًا للبرميل في أغسطس/آب الجاري.

إمدادات النفط العالمية

تتجه نحو 80% من صادرات النفط السعودي إلى دول آسيا، الأمر الذي يجعل أسواقها ذات أهمية خاصة للمملكة، التي تقود تحالف أوبك+ فيما يتعلق بخفض إنتاج النفط، سواء بصفة طوعية أو رسمية، في وقت يواجه فيه الاقتصاد العالمي أزمة تتنامى باستمرار.

ويأتي إعلان الشركة السعودية أسعار بيع النفط الخفيف الجديدة، في أعقاب تخفيض سعر بيع الشحنات في يوليو/تموز بمقدار 0.50 دولارًا للبرميل، كما كانت قد خفّضت سعر برميل النفط السعودي في يونيو/حزيران الماضي، لشهر يوليو/تموز 2024، إلى 2.40 دولارًا فوق متوسط أسعار سلطنة عمان/دبي.

يُشار إلى أن أسعار النفط العالمية كانت قد تلقت دعمًا ملحوظًا في نهاية يونيو/حزيران، إذ صعدت إلى مستوى 86 دولارًا للبرميل من خام برنت، ثم تراجعت إلى مستوى 80 دولارًا للبرميل مؤخرًا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ويأتي ذلك في وقت وصل فيه الطلب العالمي على النفط الخام إلى ذروته في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، الأمر الذي ألقى بمخاوف بشأن إمكان حدوث عجز في الإمدادات، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

يُشار إلى أن شركة أرامكو تحدد أسعار النفط السعودي، بناء على توصيات العملاء، وذلك بعد حساب التغير في قيمة الخام العربي الخفيف خلال الشهر السابق للقرار، وكذلك استنادًا إلى العائدات وأسعار المنتجات النفطية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شكرًا.